المجلس الوزاري للأمن الوطني برئاسة السوداني يؤكد رفض التوغل التركي بالعراق

اعلن المجلس الوزاري للأمن الوطني، اليوم الأربعاء، عن "رفض التوغل التركي في شمال العراق المستمر منذ أيام".

ويعد هذا أول موقف حكومي بعد أسابيع من الصمت، والتقارير والتأكيدات الحكومية على ان العمليات التركية تجري بالتنسيق مع بغداد.

وذكر بيان لمكتب رئيس مجلس الوزراء، تلقته "المطلع"، أن "رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، محمد شياع السوداني، ترأس اليوم، اجتماعاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، جرت فيه مناقشة أهم الموضوعات والمستجدات الأمنية، كما تمّ بحث القضايا المطروحة في جدول الأعمال واتخاذ القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها".

وأضاف، أن: الاجتماع "تناول موضوع التدخلات والخروقات التي تمارسها القوات التركية في المناطق الحدودية المشتركة، حيث تمّ التأكيد على رفض التوغّل العسكري التركي، والمساس بالأراضي العراقية،

وأن على تركيا مراعاة مبادئ حسن الجوار، والتعامل دبلوماسياً مع الحكومة العراقية، والتنسيق معها تجاه أي موضوع يتعلق بالجانب الأمني".

ووجه السوداني وفقاً للبيان "بإرسال وفد برئاسة مستشار الأمن القومي إلى إقليم كردستان العراق؛ من أجل الاطلاع على الأوضاع العامة، والخروج بموقف موحد من هذا الموضوع الذي يمسّ السيادة العراقية".

ودعا المجلس الوزاري "جميع الأطراف والقوى الوطنية لمساندة موقف الحكومة في هذا الأمر، مجدداً الموقف العراقي المبني على الدستور والقانون، الذي يمنع الاعتداء على أراضيه، أو استعمال الأراضي العراقية لتكون منطلقاً للاعتداء على دول الجوار".

ويشار إلى أن "الأيام الماضية شهدت انتشاراً للجيش التركي في مناطق قضاء العمادية بمدينة دهوك، ونشر نقاط تفتيش مع استمرار القصف الجوي المتقطع في مناطق جبلية في شمالي العراق".

وفي وقت سابق صرح مستشار رئيس الوزراء إبراهيم الصميدعي في مقابلة مع احدى القنوات المحلية، بأن "العمليات العسكرية التركية في المناطق الحدودية لإقليم كردستان ضد حزب العمال الكردستاني PKK تتم بالتنسيق بين بغداد وأنقرة".

وبحث رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، أول ،أمس الاثنين، مع السفير التركي الجديد لدى بغداد أنيل بورا إنان، إجراءات التنسيق الأمني المشترك في المناطق الحدودية، بما يؤكد سيادة العراق على أراضيه ومنع أي خروقات.

وفيما قال وزير الداخلية في إقليم كردستان، ريبر أحمد، أن: "وجود حزب العمال غير قانوني والحكومة العراقية ايضا قررت ان يكون حزب العمال محظورا، ونحن جميعا نعتقد أن حزب العمال يجب ان يترك هذه المناطق لعدم الاضرار بسكانها".

وأضاف: "نحن وبغداد في تواصل مع تركيا حول مسألة التدخل العسكري لكن المشكلة أن ذريعة أي تدخل في الأراضي العراقية هي وجود حزب العمال في هذه الحدود حيث وجود حزب العمال يعطي المبرر لاقامة هكذا نشاطات في هذه المناطق".